الفصل الرابع

دراسة تطبيقية النظرية المزايا التنافسية

في نشاط العلاقات العامة

التمهيد

ازدادت اهمية المصارف عن طريق دورها الأساس في توفير متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي حاجتي التمويل والاستثمار، إذ يُعّد القطاع المصرفي من أكثر الأنشطة استجابة للمتغيرات المالية العالمية، وخاصة العولمة المالية وتداعياتها. وقد أولى العراق اهتماما خاصاً بتطوير النظام المصرفي، إذ يعد قانون المصارف (94) لعام 2004، وقانون البنك المركزي (54) لعام 2004، من أهم القوانين التي تضمنت: رؤية واضحة لدور المصارف في تطبيق نظام المصارف، إذ جعل اطار العمل القانوني للعراق في مجال الصيرفة متفقا عليه، وتعزيز الثقة عن طريق إنشاء جهاز مصرفي منفتح وأمن وتنافسي. وقد ازدادت في الآونة الأخيرة المصارف الخاصة في العراق، إذ وصل عددها الى (32) مصرفاً خاصاً، منها: (23) مصرفاً تجارياً، و (9) مصارف اسلامية، فضلا عن وجود فروع لمصارف اجنبية، وعددها (16) مصرفاً، ويعد (القطاع المصرفي) هو: الأكثر قابلية للتكيف مع التقنيات الحديثة التي افرزتها ثورة المعلومات، وإمكانية تطبيقها في مجالات عده، والذي أصبح من اللازم تطويرها بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية، وان الابتكارات العلمية ولدت الكثير من المنتجات المصرفية التكنولوجية.

المبحث الأول

القطاع المصرفي الخاص في العراق

النشأة:

أن تطـور النظـام المصـرفي فـي العـراق ارتـبط بمختلـف المجـالات الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية، والتي لها الأثر الواضح في طبيعة عمل هذا الجهاز المصرفي من حيث أهميته وأنشطته المختلفة، وهناك عدة مراحل لتطور المصـارف التجاريـة فـي العراق وهي: [1]

أولاً: المرحلة ما بين 1892 – 1934:

ان هذه المرحلـة تميزت بظهور فروع المصـارف التجاريـة الأجنبيـة، وقيامهـا بمنح الاتمان القصير الأجل من أجل تحقيق الأربـاح، وتشـجيع الاستيراد من بريطانيـا، وإهمـال القطاع الزراعي والصناعي المحلي، ومن تلك الفروع(المصرف العثماني) الذي تأسس في العام 1892، بـــــبغداد، ثم تلاه فروع للمصرف الشرقي

البريطاني في العام 1912، وبعد ذلك تبعه المصـرف الشـرقي، وفـي هذه المدة تـأليف لجنة العملة في العام 1931 وإصدار الدينار العراقي لأول مرة في لندن. [2]

(1) صـادق راشـد الشـمري، إدارة المصـارف (الواقـع والتطبيقـات العمليـة)، بغـداد، كليـة بغـداد للعلـوم الاقتصادية الجامعة، 2008، ص 111 .

(2) احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النقود والمصارف، العراق، دار الكتب للنشر، 2005، ص 226 .

ثانياً: المرحلة ما بين 1935 -1963:

في العام 1935، تم إنشاء اول مصرف وطني بإسم (المصرف الزراعي الصناعي)، إلاّ أنهّ لم يكتب له النجاح؛ بسبب قلة رأس المال المخصص له، وازدواجية اختصاصه بين الزراعة والصناعة، لذا تم الفصل بينهما، وتحويله الى مصرف زراعي ومصرف صناعي، وباشرا اعمالهما في العام 1947، وكذلك شهدت هذه المرحلة اصدار قانون لمراقبة المصارف في العراق رقم (61) لسنة 1938، وقد تميزت هذه المرحلة بإهتمام الحكومة بالصيرفة، فقد اسهم رأس المال الوطني الحكومي في تأسيس أول مصرف تجاري هو: (مصرف الرافدين) في العام 1941، إذ أصبح مصرف تجاري منافس للمصارف التجارية الأجنبية العاملة في العراق، وكذلك نشوء المصرف الوطني العراقي بموجب قانون رقم (43) لعام 1947، ثم تم تغيير اسمه الى (البنك المركزي العراقي) بموجب قانون (72) لعام 1956 [1]، وتميزت هذه المرحلة بتأسيس عدد من المصارف الخاصة التي إتخذت شكل شركات مساهمة، ومنها: المصرف التجاري العراقي في العام 1953 وبنك بغداد في العام 1956، وبنك الرشيد في العام 1963، فضلا عن ظهور المصارف العربية، ومنها: تأسيس البنك اللبناني المتحد في العام 1953، وتأسيس البنك العربي ببغداد في العام 1954، وهو احد فروع البنك العربي الفلسطيني، وفرع بنك انترا اللبناني في العام 1957.[2]

ثالثاً: المرحلة ما بين 1964 – 1990

تميزت هذه المرحلة بسيطرة المصارف الحكومية، إذ تم تأميم جميع المصارف طبقا لقانون تأميم المصارف رقم (100) لعام 1964، ومنذ العام 1974، احتكرت الصيرفة التجارية في العراق على مصرف واحد، وهو: مصرف الرافدين، فضلا عن ثلاثة مصارف متخصصة هي: المصرف الصناعي والزراعي التعاوني والعقاري، وفي العام 1988، تم تأسيس مصرف الرشيد. [3]

رابعا: المرحلة ما بين 1991 – 2003:

تعد هذه المرحلة بداية نشوء المصارف الخاصة في العراق، إذ صدر قانون (142) لعام 1991، والذي تم بموجبه: إنشاء المصارف الخاصة، كما تم تأسيس (سوق الأوراق

---

(1) البنك المركزي : (www.cbi.iq)
(2) زهير علي أكبر، تاريخ الصيرفة في العراق، نقلا عن : www.baghdadchamber.com
(3) زهير علي أكبر، المصدر السابق نفسه .

المالية) في العام نفسه.[1] وقد تم انشاء أول مصرف خاص، وهو: المصرف العراقي الإسلامي في العام 1992، وأصبح عدد المصارف الخاصة حتى عام 2003، ستة عشر مصرفا،إذ كان خلال هذه المرحلة نشاط المصارف محليا؛ بسبب اوضاع الحصار الاقتصادي على العراق.[2]

خامسا: مرحلة ما بعد العام 2004:

لقد تم تشريع قانون البنك المركزي رقم (56)، وقانون المصارف رقم (94) لعام 2004، والذي أتاحا للمصارف الخاصة الحرية لممارسة اعمالها بشكل اكثر استقلالية وحرية ومرونة في إتخاذ القرارات، إذ تعد هذه المرحلة هي البداية الحقيقة للمصارف الخاصة، وقد شهدت هذه المدة توسعا في عمل المصارف كميا ونوعيا، إذ ارتفع عدد المصارف الخاصة من (16) مصرفا في العام 2003، الى (36) مصرفا العام 2010.[3] وقد اسهم البنك المركزي العراقي في وضع اطار تشريعي وتنظيمي لعمل هذه المصارف، والذي تضمن: وضع ضوابط واجراءات من شأنها تشجيع المصارف الخاصة. [4]

النبذة التعريفية عن المصارف الاهلية:

أولا: مصرف الاستثمار العراقي (Investment Bank Of Iraq) :

تأسس المصرف: كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م. ش 5236)، والمؤرخة في13/ 7/ 1993، والصادرة عن دائرة تسجيل الشركات استنادا الى قانون تسجيل الشركات المرقم (21) لسنة 1997، وتعديلاته برأس مال قدره (100) مئة مليون دينار مدفوع بأكمله، وباشر نشاطه عن طريق فرعه الرئيس بتاريخ 29/ 9/ 1993، بموجب اجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة (ص. أ

---

(1) مصرف الرافدين : (www.rafidain-bank.orq)

(2) المصرف العراقي الإسلامي : (www.iraqiislamicb.com)

(3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2011 .

(4) مظهر مصطفى الحلاوي، المصارف العراقية الخاصة الطريق الى الأمام، مؤتمر الصيرفة والمالية في العراق (تحدي القرن العشرين)، عمان 4 – 5 نيسان، 2007، ص 2 .

5/942/3) بتاريخ 28/ 9/ 1993، وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي العراقي. وقد تم زيادة رأس المال عدة مرات الى ان اصبح (100) مليار دينار عراقي.[1]

ثانيا: مصرف المنصور للاستثمار (Mansour Bank):

تأسس مصرف المنصور: كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة (27520) في 13/ 9/2005، والصادرة من وزارة التجارة سجل الشركات وقد منح المصرف اجازة ممارسة الصيرفة استنادا الى قانون المصارف المنافسة، إذ باشر عمله في 17/ 1/ 2006، ويمارس المصرف انشطته المصرفية والاستثمارية والتمويلية بإشراف البنك المركزي العراقي، فضلاً عن الانشطة الاخرى في فتح الاعتمادات واصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية، وبقية الاعمال المصرفية، وقد تم زيادة رأس المال عدة مرات ليصل الى (250) مليار دينار عراقي، وبحسب التوقيت الزمني المحدد من قِبَلِ البنك المركزي العراقي. [2]

ثالثاً: مصرف اشور الدولي (Ashur International Bank):

تأسس مصرف اشور الدولي للاستثمار كشركة مساهمة برأسمال قدره (25) مليار دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م ش 25812)، والمؤرخة في 25/ 4/ 2005، والصادرة عن دائرة تسجيل الشركات، وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة من قِبَلِ البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (9/ 3/ 2627) في22/ 9/ 2005، وباشر عمله عن طريق الفرع الرئيس يوم 18/ 1/ 2006. [3]

رابعاً: مصرف الاقتصاد (Economy Bank):

تأسس المصرف بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م. ش/ 6576) في 2/ 1/ 1999، والصادرة من مسجل الشركات الوطنية، وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة من قِبَلِ البنك المركزي العراقي، وباشر نشاطه بتاريخ 28/ 8/ 1999، عن طريق فرعه الرئيس. [4]

---

(1) التقرير السنوي لمصرف لاستثمار العراقي، 2012، ص 9 .
(2) مقابلة اجرتها الباحثة مع رئيس قسم الدراسات والعمليات المصرفية في مصرف المنصور بتاريخ 24 / 6 /2013.
(3) التقرير السنوي لمصرف اشور الدولي، 2012، ص 6 .
(4) التقرير السنوي لمصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل،2013، ص 2 .

خامساً: مصرف ايلاف الاسلامي (Elaf Islamic Bank):

تأسس المصرف بإسم (مصرف البركة للاستثمار والتمويل) في العام 2001، بموجب شهادة تأسيس صادرة من دائرة تسجيل الشركات رقم (7788) في 18/ 3/ 2001، وبعد صدور ممارسة الصيرفة من البنك المركز العراقي المرقمة (9/ 3/ 884) في 13/ 5/ 2001 باشر، المصرف اعماله عن طريق الفرع الرئيس بتاريخ 23/ 6/ 2001. (1)

سادساً: المصرف العراقي الاسلامي (Iraq Islamic Bank):

تأسس المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م. ش/ 5011) في 19/ 12/ 1992، والصادرة من دائرة مسجل الشركات، وأُجيز التعامل بالصيرفة والائتمان من قِبَلِ البنك المصرفي العراقي بموجب كتابهم المرقم (ت س/ 9/ 3893) في 14/ 3/ 1993 ومارس نشاطه في24/ 4/ 1993. (2)

سابعاً: مصرف الشمال (North Bank):

يعد مصرف الشمال من الشركات المساهمة الخاصة، إذ حصل المصرف على اجازة التأسيس الصادرة عن دائرة مسجل الشركات بموجب كتابها المرقم (م. ش/9713) في 2003/10/7، ومنح اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب المرقم (93341) في 9/ 3/ 2004 وباشر نشاطه بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بتاريخ 1/ 4/ 2004.

وتمكن مصرف الشمال للتمويل والاستثمار منذ تأسيسه في العام 2004، من تحقيق منجزات مهمة في مختلف المجالات كان ابرزها: تقوية مركزه المالي، وزيادة ارباحه، وتوسيع قاعدة انتشاره الجغرافي مع تنوع خطوط نشاطه الذي شمل تقديم المزيد من الخدمات المصرفية لزبائنه، فضلا عن استمرار تنمية مصادر الدخل لديه، والحفاظ على استراتيجياته الخاصة بإدارة المخاطر الائتمانية تطبيقيا للمعايير الدولية. (3)

ثامناً: مصرف دجلة والفرات (Dijlah & Furat Bank):

تأسس مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار كشركة مساهمة في 29/ 6/ 2005، حسب موافقة البنك المركزي العراقي في 1/ 2/ 2007، وقد بدأ المصرف بتوفير

---

(1) التقرير السنوي لعام 2012، مصرف ايلاف
(2) المصرف العراقي الاسلامي، التقرير المالي لعام 2012، ص 11- 12 .
(3) مصرف الشمال، التقرير المالي، 2012، ص 10 -11

مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية ذات المستوى الرفيع: كخدمات التمويل، وخدمات الحسابات المصرفية المختلفة وفقاً للمعايير الإسلامية، ويهدف المصرف الى: المساهمة في دعم وإنماء الاقتصاد الوطني عن طريق الاستثمار المالي بمختلف أوجهه المصرفية، والمساهمة في تعضيد التنمية الاجتماعية عن طريق المساهمة المالية في تغطية وسد بعض الاحتياجات الاجتماعية.[1]

تاسعاً: مصرف المتحد (United Bank For Investment:)

تأسس المصرف المتحد للاستثمار بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م. ش/5762) في 1994/8/20 والصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة وفقاً لأحكام المادة (21) من قانون الشركات رقم(36) لسنة 1983 المعدل، وقد حصل على اجازة ممارسة الصيرفة على وفق احكام الفقرة (1) من المادة(41) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 المعدل، وباشر نشاطه في العمليات المصرفية والاستثمارية في العام 1995، يهدف المصرف الى: المساهمة في التنمية الاقتصادية، وتنشيط فعالياتها بممارسة اعمال المصارف الشاملة الذي أقّرته الهيأة العامة في اطار السياسة العامة للدولة عن طريق ممارسة اعمال الصيرفة التجارية والتخصصية فضلا عن اعمال الصيرفة الاستثمارية، وتمويل عمليات ذات جدوى اقتصادية متوسطة وطويلة الاجل لمشاريع القطاعين الخاص والمختلط الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والانشائية والخدمية بإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب احكام قانونه المرقم (94) لسنة 2004 والتعليمات الصادرة بموجبه وكذلك لإحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 النافذ.[2]

عاشراً: المصرف الوطني (National Islamic Bank):

أسس المصرف كشركة مساهمة خاصة بموجب إجازة التأسيس المرقمة (م. ش 26073) في 2005/5/5، وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي على ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة كما تم السماح للمصرف بالتوسط ببيع وشراء العملات الاجنبية وحسب الاجازة الصادرة برقم (2641/3/9) في 2005/9/26.

---

(1) www.dfdi-bank.com

(2) مصرف المتحد للاستثمار، التقرير السنوي، 2012، ص 12 .

وقد بدأ نشاطه الفعلي في 2010/4/4. [1]

احد عشر: مصرف سومر

أسس المصرف بموجب أحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لعام 1969 المعدل وأحكام قانون الشركات رقم (21) لعام 1997 بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م. ش/ 6913) في 1999/5/26 واعتبرت شركة مصرف سومر التجاري (مساهمة خاصة) مصرفاً عراقياً مجازا لممارسة الصيرفة في جمهورية العراق بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (ص 1124/9/10) في 1999/5/4 وباشر المصرف نشاطه المصرفي بتاريخ 2000/1/3 [2].

اثنى عشر: مصرف الخليج:

أسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة (2007) في 1999/10/20 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لعام 1997، وباشر نشاطه الفعلي بتاريخ 2000/4/1 بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة (ص. أ/ 115/3/9).

في 2000/2/7 وفقاً لإحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لعام 1976 الملغي ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة. [3]

---

(1) مصرف الوطني الاسلامي، التقرير السنوي، 2011، ص 9 .
-(2) مصرف سومر التجاري، التقرير السنوي، 2012، ص2 .
(3) - مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (395)، 2013، ص10 .